عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص اي ليس تعالى معنى من المعاني اي
الاشياء التي ليست بذوات فتحتاج الى محل اي ذات يقوم بها وليس ايضا جل
وعز بجائز العدم فيحتاج الى المخصص اي الفاعل الذي يخصص كل جائز ببعض
ما يجوز عليه بل هو جل وعز واجب القدم والبقاء لا تقبل ذاته العلية ولا
صفاته المرفوعة العدم اصلا فهو المنفرد بالغنا المطلق وحده تبارك وتعالى
ص وكذا يستحيل عليه تبارك وتعالى ان لا يكون واحدا بان يكون مركبا في
ذاته او يكون له مماثل في ذاته او صفاته او يكون معه في الوجود مؤثر
في فعل من الافعال ش قد عرفت ان اوجه الوحدانية ثلاثة وحدانية الذات
ووحدانية الصفات ووحدانية الافعال وكلها واجبة لمولانا جل وعز
وحده فوحدانية الذات تنفي التركيب في ذاته تعالى ووجود ذات اخرى
تماثل الذات العلية وبالجملة فوحدانية الذات تنفي التعدد في حقيقتها
متصلا كان او منفصلا ووحدانية الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل
واحدة منها متصلا كان او منفصلا فعلم مولانا جل وعز ليس له ثان يماثله (يعني التعدد)
لا متصلا اي قائما بالذات العلية ولا منفصلا اي قائما بذات اخرى بل هو تعالى
يعلم المعلومات التي لا نهاية لها بعلم واحد لا عدد له ولا ثاني له اصلا وقس على (لا عدد له)
هذا سائر صفات مولانا جل وعز ووحدانية الافعال تنفي ان يكون ثم اختراع
لكل ما سوى مولانا جل وعز في فعل ما من الافعال بل جميع الكائنات مولانا جل
وعز هو المنفرد باختراعها وحده بلا واسطة وما ينسب منها الى غيره جل وعز
على وجه يظهر منه التاثير فهو مؤول وبالله تعالى التوفيق ص وكذا يستحيل
ايضا عليه تعالى العجز عن ممكن ما ش قد عرفت ان قدرته تعالى واحدة عامة التعلق
بجميع الممكنات اذ لو اختصت ببعضها دون بعض لافتقرت الى المخصص فتكون حادثة
وهو محال فلو اتصف تعالى بالعجز عن ممكن ما لانتفى العموم الواجب للقدرة
بل ويلزم عليه نفي القدرة اصلا لاستحالة اجتماع الضدين ص وايجاد
شيء من العالم مع كراهته لوجوده اي عدم ارادته له تعالى او مع
الذهول او الغفلة او بالتعليل او الطبع ش قد عرفت ان حقيقة الارادة
هي القصد الى تخصيص الجائز ببعض ما يجوز عليه وقد تقرر ان ارادته

تعالى عامة

١٥

تعالى عامة التعلق بجميع الممكنات فيلزم ان يستحيل وقوع شيء منها بغير ارادة
منه تعالى لو وقوع ذلك الشيء وذلك ينفي ارادته تعالى لضد ذلك الواقع والا لاجتمع
الضدان وينفي اتصافه تعالى بالذهول والغفلة لانهما منافيان للقصد الذي
هو معنى الارادة وينفي ايضا ان تكون الذات العلية علة لوجود شيء من الممكنات
او مؤثرة فيه بالطبع لانه يلزم عليه قدم ذلك الممكن لوجوب اقتران العلة
(ينافي خ) بمعلولها والطبيعة بمطبوعها وذلك ينفي ارادة وجود ذلك الممكن القديم لان
القصد الى ايجاد الموجود محال اذ هو من باب تحصيل الحاصل ولهذا لما
اعتقدت الملحدة من الفلاسفة اهلكهم الله تعالى ان اسناد العالم اليه تعالى
انما هو على طريق استناد المعلول الى العلة قالوا بقدم العالم ونفوا لعنهم الله
تعالى جميع الصفات الواجبة لمولانا جل وعز من القدرة والارادة وغيرهما وذلك
كفر صراح والفرق بين الايجاد على طريق العلة والايجاد على طريق الطبع وان
كانا مشتركين في عدم الاختيار ان الايجاد بطريق العلة لا يتوقف على شرط
ولا انتفاء مانع والايجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك ولهذا يلزم اقتران
العلة بمعلولها كتحرك الاصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلا ولا يلزم اقتران الطبيعة
(كعدم مماسة خ) بمطبوعها كاحراق النار مع الحطب لانه قد لا يحترق بالنار لوجود مانع وهو
البلل فيه مثلا او تخلف شرط كمماسة النار له وهذا في حق الحوادث اما الباري
جل وعز فلو كان فعله بالتعليل او الطبع للزم قدم الفعل فيهما معا واقتران
الفعل حينئذ بوجوده تعالى اما على التعليل فظاهر واما على الطبع فلا يصح ان
يكون ثم مانع والا لزم ان لا يوجد الفعل ابدا لان ذلك المانع لا يكون الا قديما والقديم
(تاخر خ) لا ينعدم ابدا ولا يصح تاخير الشرط لما يلزم عليه من التسلسل فلهذا قلنا فيما سبق
انه يلزم على تقدير التعليل والطبع في حقه تعالى قدم المعلول والمطبوع وقد قام البرهان (التقدير)
على وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى فتعين انه سبحانه فاعل بمحض الاختيار
وبطل مذهب الفلاسفة والطبايعيين اذلهم الله تعالى جميعهم وخلا منهم الارض
(الفاعل خ) والحاصل ان اقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثة فاعل بالاختيار وهو
الفاعل الذي يتاتى منه الفعل والترك وفاعل بالتعليل وهو الذي يتاتى منه الفعل
دون الترك ولا يتوقف فعله على وجود شرط ولا انتفاء مانع وفاعل بالطبع وهو

Copy… g … versity

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)